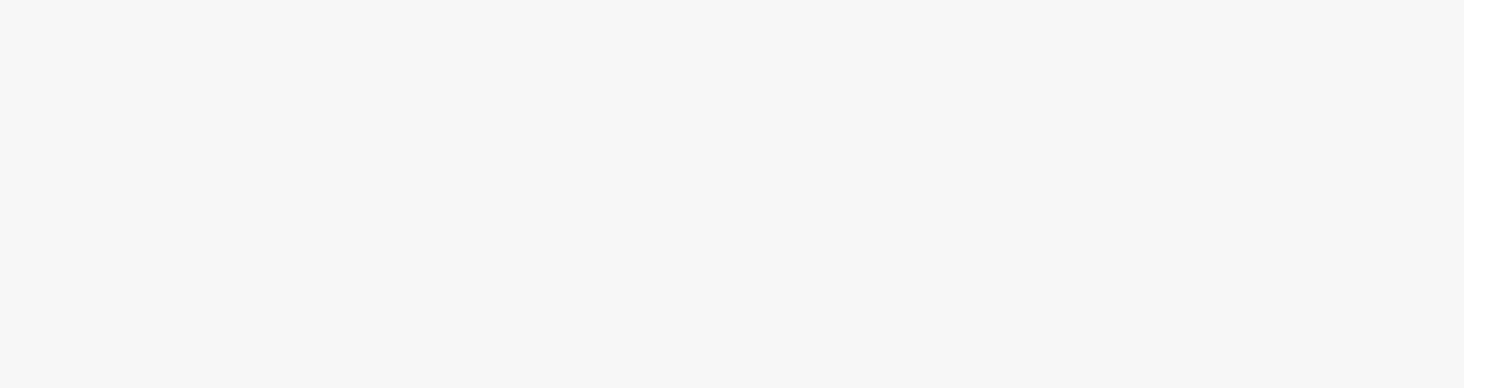




وثيقة معلومات المشروع

مرحلة تصور المشروع | تاريخ الإعداد/التحديث: 24 يناير/كانون الثاني 2019 | تقرير رقم: PIDC26995





معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع			
البلد	الرقم التعريفي للمشروع	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد)	اسم المشروع
الضفة الغربية وقطاع غزة	P170928		تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية والاعتمادية في قطاع الطاقة بالضفة الغربية وقطاع غزة (P170928)
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسات (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	25 سبتمبر/أيلول 2019	14 نوفمبر / تشرين الثاني 2019	الطاقة والصناعات الاستخراجية
أداة التمويل	المقترض	الجهة المسؤولة على إدارة التنفيذ	
تمويل مشروع استثماري	وزارة المالية والتخطيط	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	

الهدف الإنمائي المقترح

تحسين أداء التشغيل والأداء المالي في مؤسسات قطاع الكهرباء وزيادة تنوع مصادر الطاقة

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص

36.00	التكلفة الكلية للمشروع
36.00	إجمالي التمويل
0.00	من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

التمويل المقدم من خارج مجموعة البنك الدولي



36.00	الصناديق الاستثمارية
18.00	الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للشراكة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية
18.00	تمويل خاص

القرار بعد استعراض المفاهيم
المسار الثاني - أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
كبيرة

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

(ب) المقدمة والسياق

السياق العام

الوضع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة مازال يتسم بالغموض سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي. فقد توقفت عملية المصالحة بين السلطة الفلسطينية في رام الله وقطاع غزة. ومازالت عملية السلام بين السلطة والحكومة الإسرائيلية في حالة جمود. وهناك خلاف حديث حول قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن خصم مبلغ 138 مليون دولار من إيرادات المقاصة لعام 2019 تعويضا لمدفوعات قدمتها السلطة الفلسطينية لسجناء فلسطينيين في السجون الإسرائيلية ولأسر من سقطوا قتلى نتيجة أعمال العنف. وأدى قرار الحكومة الإسرائيلية إلى رفض السلطة جميع إيرادات المقاصة واعتماد خطة طوارئ في الموازنة المالية العامة.

لم يشهد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سوى نمو لا يُذكر عام 2018 بسبب التدهور الحاد في القطاع وبطء النشاط في الضفة. وتتسم مستويات الاستثمار بانخفاض شديد وذلك بسبب المخاطر العالية المرتبطة به، وأسفر ذلك عن تراجع نسبة الصناعة في الاقتصاد. وانخفضت التدفقات الوافدة بشدة في الأعوام الأخيرة، ولم تعد تكفي للتعويض عن آثار ضعف بيئة الأعمال. ولذلك، فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني وبلغ أقل من 1% في عام 2018. ومع بلوغ معدل النمو السكاني نحو 3%، شهد عام 2018 هبوطا كبيرا في مستويات الدخل الحقيقي للفلسطينيين، وهو ما أفضى إلى تدهور أحوال المعيشة.

كما يجب خلق فرص عمل وإشراك القطاع الخاص من أجل تحقيق نمو اقتصادي في الضفة والقطاع. فالقطاع الخاص لديه إمكانية أن يصبح القاطرة المستدامة للنمو، وينبغي أن ينصب التركيز على إزالة المعوقات وخلق الأوضاع الصحيحة لازدهاره. ويحتاج القطاع الخاص إلى إمدادات منتظمة وميسورة التكلفة من الكهرباء كما يمكنه أيضا القيام بدور مركزي في زيادة نسبة الطاقة المتجددة. ويخلق الوضع السياسي القائم غير المستقر، وضعف الإدارة والبنية التحتية حاجزا ضخما أمام الاستثمارات الخاصة ومشاركة القطاع الخاص.

السياق القطاعي والمؤسسي

تحسنت عملية إصلاح قطاع الكهرباء الذي تم تجميع مختلف مؤسساته بعدما كان يتسم بنظامه بالتجزئة ويستند إلى البلديات ليتحول إلى قطاع نموذجي أكثر كفاءة. ولا يزال قطاعا الكهرباء الفلسطيني والإسرائيلي متشابكان بعمق، وتمثل الواردات الإسرائيلية حوالي 95% من إمدادات الكهرباء في الضفة الغربية وأكثر من نصفها في غزة. وعلى الرغم من فترة الهدوء مؤخرا في أزمة الكهرباء الحادة في غزة، والتي نشأت عن استيراد الوقود الممول من قطر لتشغيل محطة كهرباء غزة، لا يزال القطاع يواجه ضغطا شديدا بسبب عدم دفع الرسوم على نطاق واسع وعدم كفاية إمدادات الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد. وتتمثل الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية من خلال بنية تحتية متقدمة للنقل والتوزيع، وتوليد الكهرباء محليا من خلال منتجي الكهرباء المستقلين، وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لمؤسساتها. ويسعى هذا النهج البرامجي إلى تحويل رؤية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إلى برنامج مرحلي حيوي لتعبئة الموارد الفنية والمالية اللازمة وإشراك أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص لتحقيق هدف مشترك.



العلاقة بإطار استراتيجية المساعدة للضفة الغربية وقطاع غزة

يتماشى المشروع المقترح استراتيجياً مع استراتيجية المساعدة الحالية المقدمة من مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة (السنوات المالية 2018-2021)، والتي تسلط الضوء على تعزيز بيئة للنمو الديناميكي الشامل للقطاع الخاص كي يتمكن من خلق فرص عمل، وتعزيز مساءلة المؤسسات وقدراتها. ويدعم هذا النهج بشكل مباشر الهدف الشامل المتمثل في تهيئة الظروف التي تحفز القطاع الخاص وتخفف في الوقت نفسه من المخاطر التي تواجهها أثناء الاستثمار في بيئة هشّة تسودها حالة من عدم اليقين. بدأت استراتيجية المساعدة في إنشاء صندوق النهوض بالقطاع الخاص، والذي سيجري استخدامه في دعم ضمان منتجي الطاقة المستقلين الصغار منهم والكبار.

(ج) الأهداف الإنمائية المقترحة

تحسين أداء التشغيل والأداء المالي في مؤسسات قطاع الكهرباء وزيادة تنوع مصادر الطاقة

النتائج الرئيسية

فيما يلي الإجراءات المحددة التي سيتم تنفيذها خلال المرحلة الأولى للمشروع:

- زيادة كمية إمدادات الكهرباء التي تديرها شركات توزيع الكهرباء (45 KMs)
- تحسين تحصيل الإيرادات من قبل شركات توزيع الكهرباء (5% في كل من قطاع غزة والضفة الغربية)
- زيادة القدرة على الاستيراد من إسرائيل والأردن (154 MW)
- زيادة الطاقة المتجددة بتركيب خلايا الطاقة الشمسية فوق أسطح الشركات الصغيرة والمتوسطة (800 kWp) والمرافق الصحية من مستشفيات وعيادات (600 kWp) ومنازل (2 MWp)
- زيادة القدرة على إعادة تدوير البطاريات أو تجديدها (ثلاثي المرافق القائمة)



(د) وصف المفاهيم

الهدف الإنمائي لهذا النهج البرامجي هو ضمان خدمات ميسورة التكلفة ومنظمة للطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدف المرحلة الأولى من مشروع النهج البرامجي إلى تحسين أداء التشغيل والأداء المالي لمؤسسات قطاع الكهرباء وزيادة تنوع مصادر الطاقة. فيما يلي مكونات المرحلة الأولى من النهج البرامجي:

المكون الأول: تحسين البنية التحتية لتوصيلات الكهرباء الإقليمية

- إعادة تأهيل نقاط الربط بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل
- الربط بين قطاع غزة وإسرائيل بقدرة 161 كيلو فولت
- تحديث الربط القائم بين الضفة الغربية والأردن

المكون الثاني: تحسين الاستدامة في الخدمة

- تنفيذ برنامج حماية الإيرادات (المرحلة الثانية) في ست شركات للتوزيع بالضفة والقطاع

المكون الثالث: تمكين القطاع الخاص من المشاركة في إنتاج الطاقة المتجددة

- تعزيز الشبكة الموحدة وتحديثها للتمكين من تغريغ الطاقة المتجددة على نطاق المرافق والنطاق الصغير
- تعزيز أنظمة الطاقة الشمسية فوق الأسطح لقطاع الصحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنازل
- تحسين تجربة إعادة تدوير البطاريات في غزة

المكون الرابع: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

لا	منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية
لا	منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

المخاطر البيئية الرئيسية المحددة وذات الصلة بأنشطة المشروع فهي: (1) مخاطر التشييد، مثل الغبار والضوضاء وتعطل المرافق وسلامة العمال، (2) الصحة المهنية والسلامة العامة للعمال الناتجة من تشغيل المحطات الفرعية والمخاطر البيئية المحتملة على المجتمعات القريبة، وإدارة النفايات الصلبة، وطرق التعامل والتخلص من المواد الكيميائية والمواد الخطرة مثل الزيوت المستخدمة في المحولات الكهربائية، وطرق التعامل مع مخلفات البطاريات الحمضية وإعادة تدويرها والتخلص منها. أما المخاطر الاجتماعية، فإنها تتضمن الامور المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي



وتقييد الوصول إليها وتدفق العمالة والعنف القائم على الجنس، والإقصاء المحتمل للفئات الضعيفة والمهمشة.

ملحوظة: للاطلاع على المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها، يرجى الرجوع إلى وثيقة موجز المراجعة البيئية والاجتماعية في مرحلة تحديد المفاهيم وتصور المشروع.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

مونالي رانادي
خبير أول شؤون طاقة

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

وزارة المالية والتخطيط
ليلى صبيح الغريب
دائرة العلاقات الدولية والمشاريع
mofirdg@palnet.com

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
م. ظافر ملحم
وزير ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
chairman@menr.org



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

The World Bank

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس فريق العمل:	مونالي رانادي
اعتمده:	
مدير قطاع الممارسات العالمية بالمنطقة/المدير:	
المدير الإقليمي:	